

الفصل الرابع

التعريف والتكبير

obeikandi.com

الفصل الرابع

التعريف والتكثير

سوف نعرض فى هذا الفصل - آراء المؤلف حول قضية مهمة من قضايا النحو ، وهذه القضية يفرق النحاة بها بين الاسم المعرف والاسم المنكر ، وهى التتوين ، وسوف نبين موقف المؤلف من دلالة التتوين فى الاسم ، وكيف أنه يعمم القضية فيجعل التتوين - علم التكثير فى كل الأسماء المنونة ، بما فيها العلم ، كما سنعرض لرأيه فى الأسماء الممنوعة من الصرف ، حيث خالف النحاة فى تعليل منعها من الصرف ، وسوف نعقب على ما ذهب إليه المؤلف فيما يتعلق بالتتوين - بما نراه موافقا للاستعمال العربى الفصيح

رأيه فى دلالة التتوين :

يرى المؤلف - أن التتوين - علم التكثير ، فإذا كان الاسم منكرا - نون وإذا كان معرفة - منع التتوين ، ولك ، فى كل علم - ألا تنونه ، وإنما يجوز أن تلحقه التتوين - إذا كان فيه معنى من التكثير أردت الإشارة إليه ، أما الصفات فالأصل فيها - التتوين ، وما ترك تتوينه - فهو معرفة ، وقد حاول المؤلف أن يطرد هذه القاعدة فيما ينصرف من الأسماء ، وما لا ينصرف ، فهو لا يوافق النحاة فى أن العلم - يحرم التتوين

- إذا اجتمعت فيه علتان من موانع الصرف ، ويرى أنه لا ينون ، كما لا ينون غيره من المعارف ، ولا يدخله علم التثنية حتى يكون فيه نصيب من معنى التثنية^{٢٤٩}.

- هذا هو رأى المؤلف مخلصا فى دلالة تتوين الاسم ، فهو يذهب إلى أن التتوين فى كل - اسم دليل على تثنيه ، ولم يفرق فى ذلك بين النكرة ، والعلم ، فقد جعل العلم المنون - نكرة ، وجعل الاسم الممنوع من الصرف - معرفة ، سواء أكان علما ، أم وصفا ، أم غيرهما ، وقد وضع المؤلف هذه القاعدة ، دون أن يطبقها على الواقع اللغوى الحى ، أو على الاستعمال الصحيح للغة ، قال الأستاذ محمد عرفة " وقد كنا نود أن نقول بقول المؤلف - لولا أن منعنا مانع حاولنا أن نتخلص منه ، فلم نقدر ، ذلك أن من لغة العرب أن تفرق فى اللفظ بين المعرف والمنكر ، فالنكرة - توصف بالنكرة ، ولا توصف بالمعرفة ، وتقع وصفا للنكرة ، ولا تقع وصفا للمعرفة ، والمعرفة - توصف بالمعرفة ، ولا توصف بالنكرة ، وتقع وصفا للمعرفة ، ولا تقع وصفا للنكرة ، ومانع آخر ، وهو أن معنى النكرة - غير معنى المعرفة^{٢٥٠} " ، ثم يمضى الأستاذ محمد عرفة فى الرد على المؤلف بأن الأعلام

^{٢٤٩} - راجع إحياء النحو : ١٦٤ وما بعدها .

^{٢٥٠} - النحو والنحاة : ٢١٢ .

المنونة - التي أدعى المؤلف أن فيها معنى التذكير - لا يجوز وصفها بالنكرة - بحال ، فلا يقال : (حضر نوح نبي) ، بل يقال : (حضر نوح النبي) ، ثم يبين الأستاذ محمد عرفة - للمؤلف - الفهم الصحيح لعبارة السيرافي - التي نقلها المؤلف مستدلاً بها على أن تتوین العلم - يدل على تكثيره ، وهي قوله : (جاء زيد وزيد آخر) ، و (مررت بعثمان وعثمان آخر) ، فإن الأستاذ محمد عرفة يعيب على المؤلف - أنه لم يتنبه من لعبارة السيرافي - أن العلم حينما قصد تكثيره - وصف بالنكرة ، فلم يكتسب العلم - في المثالين - التذكير - من مجرد تتوینيه ، بل أكتسب التذكير من وصفه بالنكرة ^{٢٥١} ، ونحن مع الأستاذ محمد عرفة في أن الواقع اللغوي - يخالف ما ذهب إليه المؤلف ، فلو أن كل علو منون - نكرة - لحكمتنا على الأعلام المنونة المقصود بها أشخاص معينون - بأنها نكرة ، وليست في الحقيقة بنكرة ، فهل لنا أن نحكم على أعلام واردة في القرآن الكريم ، مثل : (نوح) ، (لوط) ، (محمد) - بأنها نكرات ، وأن كلمة (نوح) - تطلق على أشخاص كثيرين قد سموا بهذا الاسم ، وكذلك (لوط) ، و (محمد) ؟ فإننا لا نستطيع ذلك ، والقرآن الكريم - يتحدث عن أنبياء معرفين معينين ^{٢٥٢} .

^{٢٥١} - المرجع السابق: ٢١٣ .

^{٢٥٢} - المرجع السابق : ٢١٣ وما بعدها .

وإذا كان النحاة القدماء - قد سبقوا المؤلف - إلى القول بأن التتوين علامة التكرير - فإن ذلك - كان في معرض حديثهم عن حكم اجتماع التتوين مع الإضافة ، فلم يجوزوا ذلك ، لما بين التتوين والإضافة من تناقض ، حيث يدل التتوين على تكرير الكلمة - على حين تدل الإضافة على تعريفها ، قال ابن الأنباى :
" و إنما لم يجر الجمع بين التتوين والإضافة - لوجهين :
أحدهما - أن الإضافة تدل على التعريف ، والتتوين يدل على التكرير ، فلو جوزنا الجمع بينهما - لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة تعريف وعلامة تكرير في كلمة واحدة ، وهما ضدان لا يجتمعان .

والوجه الثانى - أن الإضافة علامة الوصل ، والتتوين علامة الفصل ، فلو جوزنا الجمع بينهما - لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة وصل وعلامة فصل في كلمة واحدة ، وهما ضدان ، والضدان لا يجتمعان " ^{٢٥٢} فليس معنى قولهم : إن التتوين - علامة التكرير - أن ذلك يشمل الأعلام أيضا ، لأن الحديث عن الجمع بين التتوين والإضافة - لا يكون - إلا فيما يقبل الإضافة - وهو النكرات ، أما الأعلام - فلا تقبل الإضافة - إلا إذا قصد تكثيرها ، ومن ثم - فإن التتوين في الأعلام - لا يفيد التكرير ، بل يفيد التمكن فقط - إذا كانت هذه الأعلام معربة ، فالتتوين في

^{٢٥٢} - الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٤٩٢ / ٤٩٣ .

نحو : (رجل) - يفيد التذكير والتمكين معا ، أما إذا سمي بالاسم ، أى: جعل علما - فإن تنوينه - يتحمض للتمكين ^{٢٥٤} ، وعلى هذا عقب الأستاذ محمد عرفة ، فقال : " والذى يعنينا هنا - أن نشبت أن النحاة المتقدمين - قد فطن بعضهم إلى أن التنوين فى المعربات - قد يكون علم التذكير ، ولكنهم كانوا منطقيين مع أنفسهم ، فلم يجعلوا التنوين فى الأعلام للتذكير ، لأنهم لو جعلوه كذلك - لكانوا متناقضين ، إذ كيف يكون علما ونكرة-، فقالوا : هو يدل على التذكير والتمكين فى مثل : (رجل) ، فإذا سمي به - زالت دلالة التنوين على التذكير ، وتحمض للتمكن ، أما المؤلف - فقد لقف هذا القول ، وفرح به ، وجعله أصلا لا ينحرف عنه ، فتورط فى مضايق كان غنيا عن ولوجها ، والتزم لوازم يدعو التزامها إلى الابتسام ، فالتزم أن ما نون من الأعلام - فهو لقصد التذكير فيه، وما لم ينون من الصفات، نحو: (أفضل)، و (أحمر)، ومن الجموع، نحو: (مساجد) ، و (مصابيح)، فلأنها معارف ، فقد هرب من الإفحام إلى الإحالة ، فكان ما هرب إليه - أشد مما هرب منه ^{٢٥٥} . فلا يخفى ما فى مذهب المؤلف - من الخلط والتناقض بين الظواهر اللغوية ، فقد جعل المعرفة - نكرة ، وجعل النكرة - معرفة ، لأنه بنى مذهبه على قياس

^{٢٥٤} - راجع شرح الكافية للرضي : ١٣ / ١ .

^{٢٥٥} - النحو والنحاة : ٢١٩ ، ٢٢٠ .

خاطئ ، بالإضافة إلى أنه لم يفرق بين أنواع التتوين ، من حيث دلالتها ، ومن حيث نوع الكلمة المنونة .

رأيه في العلل المانعة من الصرف :

لقد رفض المؤلف - ما قرره النحاة - من أن الاسم - يمنع من الصرف ، أى : من التتوين - إذا شابه الفعل ، واستدل على ذلك - باسم الفاعل ، واسم المفعول ، فهما يسايران الفعل في هيئته وفى معناه ، حتى عدهما جماعة من النحاة - نوعا من أنواع الفعل ، واستنتج من ذلك - أن المشابهة بين الاسم والفعل - لو كانت علة صحيحة فى منع الاسم من الصرف لكان أولى الأسماء بهذا المنع - الأسماء المشتقة ، ومن ثم - لا يرى ما رآه النحاة من هذه المشابهة بين الأسماء الممنوعة من الصرف والفعل ، بل يرى عكس ذلك ، أى : يوجد فى الأسماء الممنوعة من الصرف - ما يبعدها عن الشبه بالأفعال ، فالعلمية - من أخص صفات الاسم ، وأبعدها عن الفعل ، والعجمة والتركيب المزجى - من حقهما أن يبعدا الكلمة عن شبه الفعل ، وهكذا يمضى المؤلف فى تنفيذ العلل المانعة من الصرف - إلى اتهام النحاة - بأنهم وقعوا فى التناقض، حيث منعوا أسماء من الصرف، وليس فيها شئ من عللهم ، ومثل لذلك بكلمة (سحر) - إذا أريد به سحر يوم بعينه ، و(أمس) - إذا أريد به اليوم قبل يومنا مباشرة، وبالكلمات: (غدوة) ، (بكرة) ، (عشية) ، كما استدل على منع

أعلام من الصرف ، وليس فيها من العلل سوى العلمية - ببعض
الشعر الوارد عن العرب .^{٢٥٦}

فالمؤلف ينقض العلة التي وضعها النحاة في منع الاسم من
الصرف ، وهى مشابهته للفعل ، بدليل أن المشتقات - تشبه
الفعل فى العمل ، ومع ذلك - فليست ممنوعة من الصرف ، ولم
يتنبه المؤلف إلى أن النحاة لم يقصدوا بالمشابهة بين الاسم
الممنوع من الصرف والفعل - فى العمل أو المعنى ، وإنما
قصدوا بها - المشابهة فى الفرعية ، فمن المعانى التى يدخل
التنوين الاسم من أجلها - الفرق بين المتمكن الخفيف فى
الأسماء، وبين الثقيل الذى ليس بمتمكن ، قال سيبويه : فالتنوين
- علامة للأمكن عندهم ، والأخف عليهم ، وتركه علامة لما
يستقلون " ^{٢٥٧} ، فجعله سيبويه فارقا بين المتصرف من الأسماء،
وغير المتصرف ، وجعله لازما للمتصرف لخصته .^{٢٥٨}

فنفهم من ذلك أن المشابهة بين الاسم الممنوع من الصرف ،
والفعل - التى أرادها النحاة - ليست فى المعنى والعمل - وإنما
هى فى الثقل ، قال الأستاذ محمد عرفة: " وهذا - كان يصح لو
شابه اسم الفاعل ، واسم المفعول - الفعل - مشابهة كالتى

٢٥٦- راجع إحياء النحو : ١٦٧ وما بعدها .

٢٥٧- الكتاب : ٢٢ / ١

٢٥٨- الإيضاح فى شرح علل النحو للرحاجى : ٩٧ .

شابهت بها الأسماء التي لا تتصرف - الفعل ، إذ مشابهة الاسم
الفعل - على ثلاثة أقسام :

الأول - أن تكون المشابهة قوية جدا : كاسم الفعل ، فإنه شابه
الفعل في معناه ، فأخذ حكمه من البناء والعمل في الأسماء .

الثاني - أن تكون المشابهة ضعيفة ، وذلك كمشابهة ما لا
ينصرف الفعل في الفرعية ، وهذه تمنعه التتوين والجر .

الثالث - أن تكون المشابهة بين بين كمشابهة اسم الفاعل ، واسم
المفعول - الفعل ، وهذه تجعله يعمل في الأسماء ، كما يعمل
الفعل في الأسماء ، وقد نص النحاة على ذلك كله " ٢٥٩ ، ثم ينهى
الأستاذ محمد عرفة - رده على المؤلف - بقوله : 'ليست مطلق
المشابهة للفعل - موجبة لمنع الصرف، بل المشابهة له فيما
أوجب نقله ، وهى أنه ثان للأول ، وأنه محتاج إلى الاسم ، لأن
الفعل لا بد له من الاسم ، والاسم قد يستغنى عن الفعل " ٢٦٠

أما ما ساقه المؤلف نقلا عن ابن الأنباري من شعر وردت فيه
أسماء ممنوعة من الصرف ، وليس فيها شيء من علل المنع
مستدلا بذلك على أن العلل التي وضعها النحاة ليست مطردة -
فإنه للضرورة ، وقد صرح ابن الأنباري نفسه - بأنه ساق هذه

٢٥٩- النحو والنحاة : ٢١٥ ، ٢١٦ .

٢٦٠- المرجع السابق : ٢١٦ ، ٢١٧ .

الأبيات دليلا عند الكوفيين - على جواز منع المصروف - من
الصرف - في ضرورة الشعر ، ومن ذلك - قول الأخطل :
طلب الأزرق بالكتائب إذ هوت

بشبيب غائلة الثغور غدور^{٢٦١}

فليس منع كلمة (شبيب) - من الصرف - كسرا للقاعدة التي
وضعها النحاة ، حيث لم يوجد بها علة من عللهم ، بل أجاز
الكوفيون ذلك ، ولكنهم قيدوا الجواز بضرورة الشعر ، على أن
البصريين - لا يجيزون ذلك مطلقا ، فالعلل المانعة من
الصرف - التي حددها النحاة - مطردة ، ولا تتخلف - إلا
لضرورة الشعر ، أو لمراعاة التناسب بين الكلمات ، وقد نص
النحاة على ذلك .

وأما ما ذكره المؤلف من أن النحاة - قد منعوا الكلمات :
(سحر) ، (غدوة) ، (بكرة) ، (عشية) - من الصرف ، وليس فيها
شئ من عللهم - فهو غير دقيق ، لأن هذه الكلمات منعت من
الصرف ، لاجتماع علتين فيها ، إذ منعت (سحر) - من الصرف
- للعلمية والعدل ، لأنهم قالوا : إنه محذول من (السحر) ،
ف - منوا عن التعريف به (أل) - بالتعريف بالعلمية أو التعيين ،
ك - منب الكلمات : (غدود) ، - - - (عشة) - للعلمية
و - - - - -

٢٦١ - الأخطل - شعر - ج ١ - ص ١٢٠ - ٤٣ :

رأيه فى علة العلمية :

سبق أن ذكرنا رأى المؤلف فى دلالة التتوين ، وأنه علم التتكير مطلقا ، فما دخله التتوين - كان نكرة - وإن كان علما ، وما لم يدخله التتوين - كان معرفة - وإن كان غير علم ، ونبين هنا وجهها آخر ذكره المؤلف - يدل على أن العلم - يدخله معنى التتكير ، وهو دخول (أل) - للمح الأصل على بعض الأعلام ، كذلك يدخل التتوين على بعض الأعلام - للمح الأصل ، فتستعمل استعمال الصفات ، تتكر مرة بالتتوين ، وتعرف أخرى بـ(أل) ، فتقول : (فضل) ، و(الفضل) ، و(زيد) ، و(الزيد) ، وفى ذلك يقول المؤلف: " ووجه آخر أكد عندنا منه ، وهو أن العلم كثيرا ما يلمح فيه معنى الوصف ، فإننا حين ننقل الكلمة من وصف أو مصدر ، فنجعلها علما على ذات - لم نقصد إلى إهدار معنى الوصف ، وإضاعته بتاتا ، كالرشيد والمأمون والأمين ، واللقب نوع من العلم ، ولولا أن نقصد فيه إلى صفة تمدح أو تذم - ما كان لقبا ، فإذا استعملت العلم ترمى إلى الدلالة على هذه الصفة - قد جنحت به إلى استعمال الصفات ، تتكرها مرة بالتتوين ، وتعرفها أخرى بـ(أل) " ٢٦٢

٢٦٢ - إحياء النحو : ١٧٧ .

وقد طبق هذا الأصل على العلم الأعجمي ، والعلم المركب ، والعلم المعدول ، فلم تتون هذه الأعلام ، لأن أصلها غير منون ، وإنما التتوين عنده - للمح الأصل^{٢٦٣} . وقد فند الأستاذ محمد عرفة - ما ذهب إليه المؤلف من أن دخول التتوين على بعض الأعلام ، ودخول (أل) - على الأعلام المنقولة من المصادر والصفات - للمح الأصل ، وهو التتكير عنده ، فقال : ونحن نرى أن هذا الفهم في لمح الأصل - غريب ، فقد فهم المؤلف أن لمح الأصل - يخرج عن التعريف بالعلمية فينكر مرة بالتتوين ، ويعرف أخرى بالعلمية ، وهذا فهم غريب يخالف النقل والعقل ، أما مخالفته العقل فلأننا لا نشك أن الأعلام المنونة - قصد بها المسمى بذاته ، ولم يقصد بها واحد شائع ، وأن الأعلام التي دخلت عليها (أل) للمح الأصل لم تعرف تعريف مدخول (أل) ، حتى يكون تعريفها بالعهد أو بالاستغراق ، وإنما تعريفها تعريف العلمية ، وأما النقل فقد قال النحاة : إن (أل) الداخلة للمح الأصل - لا تفيد تعريفاً^{٢٦٤} .

ونوضح ما قاله الأستاذ محمد عرفة - أن (أل) - التي تدخل على الأعلام المنقولة - للمح الأصل - إنما هي زائدة تدل على أن العلم - ليس مرتجلاً ، بل هو منقول مما كان يقبل (أل) :

٢٦٣- المرجع السابق : ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ .

٢٦٤- النحو والنحاة : ٢٢١ ، ٢٢٢ .

كالمصادر والصفات ، ولا تدل على تنكير العلم ، كذلك التنوين - فإنه لا يدل على تنكير العلم أيضا ، لأن كثيرا من الأعلام المرتجلة - يقبل التنوين أيضا ، ولا يخرجها من علميتها .

وقد خطأ المؤلف - النحاة في جعلهم التأنيث علة مانعة من الصرف في الأعلام ، وذلك لأن أكثر هذا الباب استعمالا - كما يقول - أسماء البلاد ، وأسماء القبائل ، وهي ترد منونة وغير منونة ، فإذا قصد باسم المكان - البقعة - منع من الصرف ، وإذا قصد به - المكان - صرف ، كذلك اسم القبيلة ، إذا قصد به - القبيلة أو الجماعة - منع من الصرف ، وإذا قصد به الحي أو القوم - صرف ، فالمؤلف لا يوافق النحاة على ذلك ، ويقول : " وهذا تمحل من النحاة يدل على أنهم رَووا هذه الأسماء مصروفة ، وغير مصروفة ، فتكلفوا لها هذه العلة ، وهي التأنيث ، والمروى لا يساعدهم ، يروون :

وهم قريشُ الأكرمون إذا انتموا

طابوا أصولا في العلا وفروعا

فلو أن منع الصرف كان بنية التأنيث في (قريش) ، وأنها القبيلة أو البطن - لم يستقم مع هذا وصفها بجمع المذكر السالم ، ونحن نرى أن مناط التنوين وعدمه - القصد إلى معين ، فقد يقول الشاعر (قريش) ، وهو يعنى هذا الجمع المحدد المشار إليه ، فلا ينون ، وقد يريد من (قريش) - هذه الجماعات الكثيرة التي لا

يرمى إلى تعيينها ، والإحاطة بأولها وآخرها ، فينون ، فملاك
التنوين - إرادة التعيين " . ٢٦٥

فالمؤلف يفسر عدم تنوين (قريش) - في البيت - بأنه قصد به
التعيين ، لا بأنه ممنوع من الصرف ، للعلمية والتأنيث ، لأنه
ينكر دلالة على التأنيث - في البيت ، لوصفه بجمع المذكر
السالم ، والحق - ما قاله النحاة من أن منعه من الصرف ،
للعلمية والتأنيث ، لأن كلمة (قريش) - تدل على قبيلة معينة ،
سواء أكانت منونة أم غير منونة - إلا أنها تمنع من الصرف -
إذا أريد بها القبيلة مع كونها علما ، وتصرف - إذا أريد بها
الحى ، أو الجمع ، أو القوم مع كونها علما أيضا ، فهي علم على
كل حال ، ولكنه مصروف إذا كان علما مذكرا ، وغير مصروف
- إذا كان علما مؤنثا ، أما وصفه بجمع المذكر السالم - في
البيت - مع إرادة القبيلة - فليس منافيا لكونه في معنى القبيلة ،
فإن الشاعر - قد أراد المعنى ، ولم يرد اللفظ ، لأن معنى القبيلة
- جماعة من الناس ، قال الأستاذ محمد عرفة : " وهذا لا يرد ،
لأنه حملة على المعنى ، والحمل على المعنى - كثير شائع " . ٢٦٦

رأيه في علة الوصفية :

ثم انتقل المؤلف إلى إبداء رأيه فيما ذكره النحاة من كون
الوصفية - علة مانعة من الصرف - إذا اجتمعت مع إحدى علل

٢٦٥- إحياء النحو : ١٨٣ ، ١٨٤ .

٢٦٦- النحو والنحاة : ٢٢٢ .

ثلاث : وهى العدل ، وزيادة الألف والنون ، ووزن الفعل ، فقد خالف المؤلف - النحاة فى أن هذه العلل الثلاث - هى التى منعت الوصف من الصرف ، ويرى أن عدم تنوين الوصف - لا يرجع إلى إحدى هذه العلل ، وإنما يرجع إلى قصد التعريف ، فهو يرى أن جمع (آخر) - على (آخر) - دليل على أنه أريد بها إلى معرف ، ولو لم يذكر فيها (أل) ، ولذلك منعت (آخر) - من الصرف وكذلك كلمة (جَمَعَ) - فالأمر فيها - كما يقول - أوضح من (آخر) - يريد أن إرادة التعريف فيها - أوضح من إرادة التعريف فى (آخر) ، والدليل على ذلك - أنهم أكدوا بها المعرفة ، ولذلك منعوها من الصرف .^{٢٦٧}

أما ما ذكره المؤلف من أن (آخر) - جمع (آخر) - فليس كذلك، بل إنها جمع (أخرى)، و(أخرى) - أنثى (آخر) - بفتح الخاء ، بمعنى : (مغاير)، و(آخر) - من باب اسم التفضيل ، وقياس اسم التفضيل فى حال تجرده من (أل)، والإضافة - أن يلزم الأفراد والتذكير ، فلا يطابق ما هو له فى التأنيث ، ولا التثنية ، ولا الجمع ، وقد أسند إلى الاثنين بلفظ المفرد المذكر - فى قوله تعالى : " لِيُؤْسَفَ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَبِينَا مِنْهُ " ^{٢٦٨} ، فكان القياس - أن يقال : (امرأة آخر) ، (نساء آخر) ، (رجال آخر) ، (رجال آخر) ، ولكنهم

٢٦٧- إحياء النحو : ١٨٦ .

٢٦٨- يوسف : ٨ .

قالوا: (امرأة أخرى)، (رجال آخرون)، (رجال آخرون)، (نساء آخر)، ومنه قوله تعالى: "فعدة من أيام أخر"^{٢٦٩}، وإنما خص السحويون (أخر) - بالذكر، دون (أخرى)، لأن في (أخرى) - ألف التأنيث، وهي أوضح من العدل،^{٢٧٠} فلم يمنع النحاة كلمة (أخر) - من الصرف، لأنها معرفة، بل لأنها وصف معدول عن (أخر) - الذي كان ينبغي أن يوصف به المؤنث والمثنى والجمع. ولو كانت كلمة (أخر) - معرفة لما وصفت بها النكرة في قوله تعالى: "فعدة من أيام أخر" كذلك لو كانت هذه الصيغة - معرفة لما قبلت (أل) - المعرفة، في قوله تعالى: "إنها لإحدى الكبر"^{٢٧١}

وأما (جُمع) - فذهب المؤلف إلى أنه ممنوع من الصرف، لا للوصيفة والعدل، ولكن لأنه معرفة - فعدم تنوينه يدل على التعيين، ونحن نوافق المؤلف على أنه معرفة، ولكن لم يأت التعريف من جهة عدم تنوينه، ولكن من جهة أنه على نية الإضافة إلى ضمير، يعود على المؤكد إذ هو نظير: (أجمع)، (أجمعين)، و(جمعاء)، قال ابن هشام: "ويجوز التوكيد بها وإن لم يتقدم (كل)، قال تعالى: "وَلَا غَوِيَّتُهُمْ أَجْمَعِينَ"^{٢٧٢}، وفي الحديث: "إذا صلى الإمام جالسا - فصلوا جلوسا أجمعون" - يروى بالرفع تأكيداً للضمير، وبالنصب على الحال، وهو ضعيف، لاستلزامه تكثيرها، وهي معرفة بنية الإضافة"^{٢٧٣}

٢٦٩ - النقرة: ١٧٤.

٢٧٠ - أوضح المسالك لابن هشام: ٢٢١.

٢٧١ - المدثر: ٣٥.

٢٧٢ - ص: ٨٢.

٢٧٣ - شرح فطر الندي للفاكهي. ١٢٦ / ٢.

فليست كلمة (جُمع) -التي يؤكد بها جمع المؤنث معرفة بالتعيين، ولكنها معرفة بالإضافة المنوية، ومن ثم لم تتون، لأن التتوين والإضافة - لا يجتمعان. وأما (مثنى)، (ثلاث)، و(رباع) - التي يمنعها النحويون من الصرف - للوصفية والعدل - فيرى المؤلف أنها كلمات قليلة لا ينبغي أن تجعل بابا خاصا في منع الصرف، وتتحل لها هذه العلة، وهى: العدل، واستأنس برأى الفراء حيث حكى عن العرب - تتوين هذه الكلمات، وعدم تتوينها، قال الفراء: "ومن جعلها نكرة، وذهب بها إلى الأسماء - أجراها - يريد: نونها، والعرب تقول: (ادخلوا ثلاث ثلاث)، و(ثلاثا ثلاثا)" ^{٢٧٤}، وينتهى المؤلف من ذلك - إلى القول بأن السبب فى منع التتوين من (آخر)، و(جمع) - إنما هى نية التعريف، وأن استعمال (مثنى)، و(ثلاث) - قليل، وأنه يحذف منهما التتوين - إذا قصد بهما إلى شىء من التعريف، فلا حاجة إلى هذه العلة المفترضة التى سماها النحاة عدلا. ^{٢٧٥}

وكيف يحكم المؤلف أن الكلمات: (مثنى)، و(ثلاث)، و(رباع) - لم تتون، لأنها معرفة، وقد نعتت بها النكرة، فى قوله تعالى: "أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع" ^{٢٧٦}، ووقعت أحوالا،

٢٦٤- معانى القرآن: ١/ ٢٥٤.

٢٧٥- احشاء النحو: ١٨٦، ١٨٧.

٢٧٦- فاطر: ١.

فى قوله تعالى : " فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ " .^{٢٧٧}

وأما رأى المؤلف فى منع النحويين - (فعلان) - من الصرف،
للوصفية وزيادة الألف والنون - بشرط أن يكون مؤنثه على
(فعلى) ، لا (فعلانة) - فإنه يتسم بالاضطراب أيضا، حيث يعلل
منعه من الصرف - بأنه مختوم بالألف والنون ، وأن ما اشترطه
النحاة من كون مؤنثه - على (فعلى) ، مثل : (سكران) ،
(سكرى) ، (ظمان) ، (ظمأى) - لا يطرد ، لأن قبيلة بنى أسد -
يصرفون هذا الباب ، لأن مؤنث كل (فعلان) - يجوز أن يكون
على (فعلانة) ، فالمؤلف يتخذ من لغة بنى أسد - مبررا لجواز
تتوين هذا الباب، ولم يبق أمامه - ما يعلل به حذف التتوين
أحيانا ، وعلى قلة - في نظره - إلا أنه مختوم بالألف والنون.^{٢٧٨}
والاضطراب هنا واضح ، لأن المؤلف - هذه المرة - لم يجعل
علة منع (فعلان) - من الصرف - أنه أريد به شيء من
التعريف، كما فعل ذلك في سواها ، إذ لم يجد سبيلا إلى عدم
الإقرار - بأنها نكرة ولذلك حاول أن يلتمس علة أخرى بعيدة كل
البعد في منعها من الصرف ، وهى : الألف والنون ، ولكن لا كما
قال النحاة ، بل لأن التتوين - ثقل على النون ، وهذا الرأي بعيد

٢٧٧ - النساء : ٣ .

٢٧٨ - إحياء النحو : ١٨٧ ، ١٨٨ .

- كما قلنا- كل البعد - عن الواقع اللغوي ، فكم من كلمات في اللغة مختومة بالنون ، وهى مصروفة ، ولم يمنعها أحد من الصرف ، لتقل التثوين على النون ، فالكلمات : (إنسان) ، (سكن) ، (شيطان) ، (ريحان) ، (رمان) - كلها مصروفة ، مع انها مختومة بالألف والنون ، إذن لم يمنع النحاة - (فعالن) - من الصرف - إلا لاجتماع الوصفية ، وزيادة الألف والنون فيها - على الحد الذي وضعوه ، وهذا موافق للاستعمال اللغوي ، فلا ينبغي ان تفسر الظواهر النحوية - بمعزل عن الواقع اللغوي .

وأما - (أفعل) - فقد خالف المؤلف - النحاة في سبب منعه من الصرف ، حيث منعه ، للوصفية مع وزن الفعل ، ولكن المؤلف - يرى أن علة منعه من الصرف - مصاحبتة : (من) ، لأن فيه حظا من التعريف - في نظره ، ولأنه يجب أن يكون شديد الاتصال بـ (من) - إذا كانت تكملة له ، والتثوين كما يدل على التأكيد - يشير إلى تمام الكلمة وانقطاعها عما بعدها ، ويستشهد برأى الكوفيين - أن هذا الباب لا يصرف فى ضرورة ، ولا فى غيرها ثم يشير المؤلف - إلى أن (أفعل) - فى غير التفضيل - يقاس على ما هو للتفضيل - فى المنع من الصرف ، وربما كان أصل كل أفعل - كما يقول - هو التفضيل ، ثم كثر استعماله مع نسيان التفضيل .^{٢٧٩}

٢٧٩ - إحياء النحو : ١٨٨ .

هذا هو رأى المؤلف فى سبب منع (أفعل) - من الصرف ،فهو
يعلل منعه من الصرف بأن فيه حظا من التعريف ،وبأنه متصل
اتصالا شديدا بـ(من)، وهذا الاتصال يمنع من التتوين ،لأن
التتوين سيدل على انقطاع الكلمة عما بعدها ،ونحن نخالف
المؤلف فى هذه العلة ،لأن الاستعمال اللغوى - لا يؤيدها ،فلو
كان اتصال اسم التفضيل بـ(من)- مانعا له من الصرف -لمنع
كل من (خير)، و(شر)- من الصرف،فى قونا : (فلان خير من
فلان)، أو (فلان شر من فلان)، فكل منهما -اسم تفضيل متصل
بـ(من)، والكلمتان مخففتان من (أخير)، و(أشر)، وهذا الأصل -
ممنوع من الصرف ، لأنه على وزن الفعل فلما خفف هذا
الأصل - وفقد شبهه بالفعل -قبل التتوين ،قال الأستاذ محمد
عرفة : " فلو كان عدم التتوين - للتعريف ، والتتوين للتكثير -
لكان (خير) ، و (أخير)، و(شر)، و(أشر) - منونات ،أو غير
منونات ،لأن المعنى - واحد ، ولا اختلاف إلا باللفظ ،فلما
رأيناهم يبنونون (خيرا)، و(شرا)، ويمنعون من التتوين
(أخير)، و(أشر) - علمنا أن ذلك لأمر يرجع إلى اللفظ ، لا إلى
التعريف والتكثير، وهو أن لفظ (أخير)، و(أشر)- لما كان على
وزن الفعل -منع التتوين والجر اللذين منع منهما الفعل ،فلما

تغيرت صيغته إلى (خير)، و (شر) - زالت منه مشابهته للفعل ،
فرجع إليه ما كان حرمه من التتوين والكسرة^{٢٨٠} .

وهناك دليان على أن (أفعل من) - نكرة ، لا معرفة ، وهما :
الأول - نعت نكرة به ، في نحو قولنا : (مررت برجل أفضل من
زيد) ، فلو كان اسم التفضيل المتصل بـ (من) - معرفة - لما ساغ
وقوعه نعتاً للنكرة ، بل كان ينبغي أن يقال : (مررت بمحمد أفضل
من زيد) ، فلم يقل أحد من النحاة : أنه - في هذا المثال - نعت ، بل
أجمعوا على أنه حال .

الثاني - أنه لو كان معرفة - لما قبل (أل) - في نحو قولنا : (هذا
محمد الأفضل من على) ، فكونه يقبل (أل) ، وتؤثر فيه التعريف -
دليل على أنه نكرة تحتاج إلى ما يعرفها .

قال الأستاذ محمد عرفة : "والحق أن ما ذهب إليه النحاة من أن
منع ما كان على وزن (أفعل) من التتوين ، لمشابهته الفعل في
الوزن - أولى بالقبول وبأن يكون له - حظ من النظر ، فإننا نعلم
أن الحس اللغوي - يعطى النظر حكم نظيره ، والشبيه - حكم
شبيهه ، فإذا اعتاد الحس اللغوي أن يمنع (أذهب) ، و (أعلم) ، وما
ماثلهما - التتوين والكسر - منع ما ماثلهما من الأسماء - التتوين
والجر^{٢٨١}

٢٨٠ - النحو والنحاة : ٢٢٥ .

٢٨١ - النحو والنحاة : ٢٢٥ - ٢٢٦ .

رأيه في علة ألف التانيث :

نحن نعلم أن من موانع الصرف -ألفا التانيث : المقصورة والممدودة ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع، أى : سواء وقع نكرة، مثل (نكرى)، (صحراء)، أم معرفة مثل (رضوى)، (و زكرياء) أم مفردا، كما تقدم، أم جمعا، مثل : (جرحى) (أنصباء)، أم اسما كما تقدم، أم صفة، مثل : (حبلى) و (حمراء)^{٢٨٢}.

وقد علل المؤلف لمنع الاسم المختوم بألف التانيث المقصورة والممدودة -بأن التثوين يستدعى حذف ألف التانيث المقصورة، وقد أتت لغرض يهتم به العرب، ويعنون به فوق عنايتهم بالتعريف والتكثير، وهو التانيث، ويستدل على ملاحظة هذه العلة بأن العربية -أميل إلى الاحتفاظ بإشارات التانيث والتكثير، وأحرص على التمييز بين النوعين بأكثر مما تحرص على التعريف والتكثير، ومن ثم يرى المؤلف أن ما ينسجم مع العربية، أن يضحى بالتثوين حرصا على علم التانيث، فيقال : (دنيا) (عليا)، (فضلى)، ثم يذكر المؤلف -أن هذا واضح في ألف التانيث المقصورة، أما ألف التانيث الممدودة فيرى المؤلف أنها تأخذ حكم المقصورة في عدم التثوين^{٢٨٣}. فقد رأينا أن المؤلف -يلتمس علة في منع الاسم المختوم بألف التانيث المقصورة، أو

٢٨٢- أوضح المسالك لابن هشام -٢١٩.

٢٨٣- إحياء النحو، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١.

الممدودة من الصرف وهى الحفاظ على ألف التانيث ،حيث لا يجتمع التثوين وألف التانيث فى آخر الكلمة ولا مانع من قبول هذا العلة -إلا انها قد تكون سائغة فى ألف التانيث المقصورة - لعدم الجمع بينها وبين التثوين كما قلنا -ولما وجد المؤلف هذه العلة غير سائغة فى ألف التانيث الممدودة -إذ يمكن الجمع بينها وبين التثوين -ذهب إلى أنها مقيسة على ألف التانيث المقصورة وعلى كل حال فإن التماس العلل لكل ظاهرة - نحوية- لا يفيد الواقع اللغوى فى شىء،فإننا سمعنا العرب - لا ينونون كل اسم مختوم بألف التانيث مقصورة كانت أو ممدودة ،أيا كان هذا الاسم: معرفة ،أو نكرة ،مفردا،أو جمعا،مصدرا أو صفة، ثم لا نبحث بعد ذلك عن علة ،قد تكون قاصرة عن استيعاب الظاهرة ولذلك نجد المؤلف هنا لا يلجأ إلى تعليل عدم الصرف - بالتعريف ،لأنه وجد النكرة المختومة بإحدى ألفى التانيث - ممنوعة من الصرف أيضا ،ومن هنا ندعو إلى عدم الغوص فى التماس العلل ،حتى لا نقع فى الخلط والاضطراب.

رأيه فى علة منتهى الجموع :

يذهب المؤلف إلى أن علة منع صيغة منتهى الجموع من الصرف -داليتها على التعريف ،وهذه الدلالة -نابعة من دلالة الصيغة على الإحاطة والشمول ،يقول : "والذى نرى هنا :أنه إذا قصد بالجمع -الاستغراق ،والدلالة على الإحاطة -منع التثوين ،

لما فيه من معنى التعريف -على طبيعة العربية، ومجراها في التعريف والتكثير، فإذا لم يقصد إلى الاستغراق والإحاطة - فالاسم منون، وقد نقل الإمام الرضى: (أن من العرب من ينون هذه الصيغة مختاراً)، وهذا تصديق ما قلنا: من أن الأمر في التتوين وتركه - منوط بإدارة الشمول أو عدمه " ٢٨٤.

فقد ربط المؤلف بين التعريف، وعدم التتوين، كما ربط بين التكثير، والتتوين، كذلك ربط بين الدلالة على الاستغراق، والتعريف، كما ربط بين عدم الدلالة على الاستغراق، والتكثير، أليس هذا غريباً، فكيف تدل الكلمة على الإحاطة والشمول أو الاستغراق -وهي معرفة، وكيف إذا نكرت -فقدت دلالتها على هذه الإحاطة؟ بل إن ما يقوله النحاة مختلف تماماً عن ذلك، حيث يجعلون علة منع الصرف في هذه الصيغة -كونها على صيغة منتهى الجموع، بدليل أنها لو فقدت الجمعية: بأن نقلت إلى العلمية مثلاً -خونت، يقول الرضى، "وكان سعيد: الأخفش يصرف نحو (مساجد) علماً، لزوال السبب، وهو الجمع" ٢٨٥، كما نقل الرضى أيضاً عن سيبويه، والأخفش -أن من العرب من يصرف (سراويل)، لكونه مفرداً ٢٨٦، إذن مناط التتوين، وعدمه -

٢٨٤- إحياء النحو : ١٩٢.

٢٨٥- شرح الكافية : ٥٧/١

٢٨٦- المرجع السابق

كون الكلمة باقية على جمعها، أو خرجت عن الجمع -إلى العلمية، أو اعتبرت مفردا لا جمعا، وهذا ما قصده الرضى - بعبارته التي نقلها عنه المؤلف ، وربما قصد أيضا -أن تتوين هذه الصيغة -جائزا -إذا روعى التناسب بينها، وبين كلمة أخرى منونة، كما قرأ نافع، وهشام، وأبو بكر، والكسائي -بتتوين (سلاسل) -فى قوله تعالى : " إنا أعتدنا للكافرين سلاسل وأغلالا وسعيرا ^{٢٨٧} ، وذلك للتناسب بينها ، وبين (أغلالا) - المنصوب المنون ^{٢٨٨} ، ولم يقولوا : لإرادة التكرير ، والذي دفع المؤلف إلى هذا القول -أنه لا يريد أن يكسر قاعدته المقتضية الربط بين التتوين والتكرير ، وبين عدم التتوين والتعريف مطلقا .

٢٨٧ - الإنسان : ٤

٢٨٨ - إتخاف فضلاء البشر بدمياطى . - ٤٢ ،

خاتمة

كان هذا عرضاً موجزاً بقدر الإمكان -لآراء الأستاذ إبراهيم مصطفى من خلال كتابه: (إحياء النحو)، وقد تتبعنا هذه الآراء -بالدراسة والتحليل معقبين عليها بما نراه أقرب إلى الواقع اللغوى، وكان هذا الكتاب محاولة من المؤلف -لتيسير النحو، وتقريبه إلى الأفهام، ولكن المؤلف -لم يصب هذا الغرض، ولم يحقق هذه الغاية، إذ حول النحو -إلى جدل حاد، ومناقشة عنيفة بينه وبين النحاة القدماء، فتهجم عليهم، وخطأهم، وأنكر فضلهم فى بناء صرح شامخ لهذا العلم لا يستطيع أحد -النيل منه، كما حول النحو أيضاً -إلى تفسيرات وتعليقات لكل ظاهرة نحوية، بدلاً من أن يعرض القواعد فى ثوب قشيب، وبأسلوب يسير يستطيع الدارس أن يستوعبها، وأن يطبقها، وكأن تجديد النحو عنده - يتمثل فى البحث عن تفسير لكل مسألة أو ظاهرة، على حين يتمثل تجديده فى حسن عرضه، وتطبيقه على النصوص العربية الفصيحة، وفى مقدمتها -القرآن الكريم، وحديث رسول الله -، ثم الجيد من الشعر والفصيح من الكلام، وقد كان المؤلف مقلاً فى كل ذلك، حيث لم يحفل بالاستشهاد -بما ذكرناه، بل كان يردد أمثلة النحاة القدماء، كما كان يستشهد بالغريب من الشعر، وربما رجح ما شذ منه جرياً على عادته فى ترجيح الشاذ، وبناء

القواعد على النادر ، وبعد دراستنا لجهد المؤلف فى هذا الكتاب
- نستطيع أن نخرج بأهم النتائج الآتية :

١- اتهامه للنحاة بعنايتهم بأحوال الكلمة الإعرابية -دون
الربط بين الأوجه الإعرابية ، والمعنى - غير صحيح ،
إذ لم يغفل النحاة - إبراز القيم المعنوية للعلامات
الإعرابية.

٢- ما نقله من كتاب مجاز القرآن لأبى عبيدة - مستشهدا به
على تجاوز بعض النحاة للإعراب - إلى قضايا نحوية
أخرى تتعلق بنظام الجملة العربية - لم ينفرد به أبو
عبيدة، بل نجد كتب التفسير ، وإعراب القرآن - حافلة
بقضايا نحوية كثيرة - لا تتصل بالعلامات الإعرابية .

٣- ما نقله عن عبد القاهر من أصول نظريته فى النظم -
خير دليل على أن النحاة لم يقصروا جهدهم على
الإعراب ، وعبد القاهر - يعد من النحاة، لا من
البلاغيين فقط .

٤- إذا كان القرن الخامس فترة خمول علمى لم يتقبل فيه
الناس أى ابتكار أو تجديد - فكيف وضع عبد القاهر
كتابه : (دلائل الإعجاز) ، وأتى فيه بهذه النظرية الفذة ،
وهى نظرية النظم - التى كانت ثورة فى مجالى النحو
والبلاغة على حدسواء ، والتى طالما أشاد بها المتأخرون .

٥- ليس باب التنازع فى النحو من خلق النحاة - كما زعم ، ولكن لبعض صورته نماذج فى القرآن الكريم ، وفى كلام العرب ، وينبغى أن يكون الاعتراض على تحليل بعض النماذج ، والتكاف فيها .

٦- هل النحاة كلهم يفضلون لغة تمب عنى لغة الحجازيين فى (ما) ، وكيف يكون ذلك - وبلغة الحجازيين جاء القرآن الكريم ؟ ومن قرأ بلغة تميم : " ما هذا بشر " ٢٨٩ - بالرفع - فن قراءته شاذة .

٧- ينسب رفض بعض الظواهر النحوية إلى النحاة بوجه عام، على حين أن الرفض منسوب إلى بعضهم .

٨- ما ذكره من أن كثرة التقدير - أضاع النحاة به حكم النحو، ولم يجعلوا للكلمة قولاً حاسماً ، وكثروا من أوجه الكلام، ومن احتماله لأوجه الإعراب - إنما هو خلط بين العيوب والمزايا فإن كثرة الوجوه فى الكلام ، وتعدد الاحتمالات فى الإعراب - يؤدى إلى مرونة اللغة ، وعدم جمودها ، وتنوع أنماط التعبير ، وهو ما ينادى به دعاة التطور والتجديد .

٩- بحثه فى قضية أصل الإعراب ، ورأى المستشرقين فى ذلك ، ونقده لرأيهم ، ورأيه فى أن حركات الإعراب -

ليست بقايا مقاطع - كل ذلك يعد من فلسفة النحو - التي يهاجمها ، ويرى أنها لا تقيد الدراسات النحوية .

١٠- عنايته بقضايا الإعراب ، وربطه بين حركات الإعراب والمعنى - دليل على أهمية الإعراب ، وقد سبق أن قلل من أهميته في الدراسات النحوية .

١١- جعله الضمة علما للإسناد إحياء بأن الكلمة يسند إليها ، وجعله الكسرة علما للإضافة ، ورأيه أن الفتحة - ليست علامة إعراب ، وليست دالة على شيء ، وحصره الإعراب في الضمة والكسرة فقط - كل ذلك تشويش للنحو العربي ، ومحتاج إلى نظر ومناقشة .

١٢- يرى أنه لا فرق بين (ظهر الحق) ، و (الحق ظهر) - بحجة أن الحق مسند إليه في كلا المثالين منكرًا مذهب البصريين في منع تقديم الفاعل ، ومنع تأخير المبتدأ - في هذا المثال ، وهذه نظرة تقف عند حد الترتيب اللغوي دون التأمل في الفرق الدقيق بين مدلولي المثالين .

١٣- هولا يفرق بين المحذوف والمستتر ، ويعيب على النحاة التفريق بينهما، مع أن ما ذكروه من فرق بينهما - مقبول، وسائق في العربية .

١٤- (الشهداء فازوا) ، (الشهداء يفوزون) ، ذكر هذين المثالين توضيحًا لتقديم المسند إليه على المسند ، لأنه

ينكر قول النحاة بأن المسند إليه في ذلك - هو واو الجماعة العائدة على المبتدأ .

١٥- عاب على النحاة تقسيمهم للمبتدأ إلى ما له خبر ، وما له فاعل أغنى عن الخبر ، وعد هذا التقسيم تعويصا للمسائل، ولم يأت باقتراح جديد ، أو بتسمية جديدة للمبتدأ - الذي هو وصف ، وله مرفوع تمت به الفائدة ، إذن ماذا نسمى هذا التركيب ! .

١٦- استثنى من المرفوعات بابين : المنادى ، نحو : (يا أحمد) ، وليس هذا بمرفوع ، بل هو مبنى على الضم في محل نصب، واسم (إن) وأخواتها ، وهو منصوب - وإن كان مسندا إليه ، وقد زال رفعه بسبب دخول (إن) ، أو إحدى أخواتها عليه ، مما يدل على أثر العامل الذي أنكره ، إذن ربطه بين الضمة ، والمسند إليه - ليس بمطرد.

١٧- حينما ربط بين الضمة والمسند إليه ، وبين الكسرة والإضافة - فلماذا خص مصطلح الضمة والكسرة بالذكر؟ فلم يذكر ما ينوب عن الضمة ، وهو الألف ، والواو ، ولم يذكر ما ينوب عن الكسرة ، وهو الياء والفتحة.

١٨- هل المسند إليه فقط هو المرفوع ؟ ونحن نعلم أن الخبر - مرفوع أيضا ، وهو مسند ، كذلك الفعل المضارع المجرد من الناصب والجازم - فهو مرفوع أيضا - إما بالضمّة ، أو ثبوت النون ، وهو لا يكون إلا مسندا.

١٩- لقد أنكر العلامات الفرعية النائبة عن العلامات الأصلية للإعراب ، فعد الواو في جمع المذكر السالم ، والأسماء الستة - إشباعا للضمة ، وقد أدى به ذلك إلى الحيرة أمام المثني ، إذ الألف إشباع للفتحة ، كما اصطدمت قاعدته هذه أيضا بنصب جمع المذكر السالم ، والمثنى - بالياء ، وجرهما بالياء أيضا ، مما يدل على عدم اطراد قاعدته التي لا تعترف - إلا بالضمة ، والكسرة.

٢٠- ربطه بين التثوين والتذكير ، وبين حذف التثوين والتعريف في المنادى - قد يستساغ في نداء النكرة المقصودة ، نحو قولهم : (يا رجل) ، ولكن هذه العلة - لا تستساغ في نداء العلم ، نحو قولهم : (يا محمد) ، إذ تثوينه - لا يخرج عن كونه علما .

٢١- رأيته في أن الأصل في اسم (إن) - مرفوع تجرؤ على النحو العربي ، ولم يقل به أحد ، وما استند إليه من أدلة - لا يؤيده ، لأنه من شواذ اللغة وفيه خلاف كبير بين النحاة.

٢٢- إنكاره أن تكون الفتحة علامة إعراب - يؤدى إلى إلغاء المنصوبات فى اللغة ، وهى تمثل أبوابا فى النحو العربى - حظيت بالدراسة والتحليل ، وشغلت حيزا كبيرا من كتب النحو .

٢٣- خلط بين الحروف الاحادية ، والثانية ، والثالثة والرباعية بسبب عدم اعتدائه بحروف المد .

٢٤- إنكاره لدراسة عطف النسق ، وأنه ليس جديرا بأن يفرد له باب ، وأن حروف العطف - تدرس منفردة ضمن دراسة الأدوات - فإن ذلك يؤدى إلى دراسة أبواب مختلفة تحت دراسة كل حرف من حروف العطف ، على أن كثيرا من النحاة : كابن هشام - خص الأدوات - بدراسات مستقلة .

٢٥- حصره التوابع - فى النعت ، والبدل - يحدث خلطا بين الأبواب ، وضياعا للفروق النحوية بينها.

٢٦- أنكر المؤلف - النعت السببى ، وعدة من قبيل المعرب بالمجاورة ، وقاسه على ظواهر لغوية نادرة ، وفى هذا خلط أيضا بين الأبواب.

٢٧- عد المؤلف - الخبر - نوعا من التوابع ، وذلك هروب من عدم اطراد قاعدته الداعية إلى أن الضمة - علم المسند إليه فقط.

٢٨- معظم ما دعا إليه المؤلف - فى كتابه من آراء يعد وجهة نظر خاصة ، فلا يصلح تعميمه ، ولا فرضه على الواقع اللغوى ، كما لا يصلح تعليمه لمن يريدون تلقى النحو العربى ، باعتباره مجموعة من القواعد والقوانين الصالحة لتطبيقها على ما تكتبه الأقلام ، وتجود به القرائح وعلى ما تنفوه به الألسنة.

المصادر والمراجع

- ١- إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر ، للشيخ أحمد بن محمد الشهير بالدمياطى البناء ، رواه وصححه وعلق عليه على محمد الضباع ، دار الندوة الجديدة - بيروت لبنان ، د- ت.
- ٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبى حيان الأندلسى، تحقيق وتعليق الدكتور مصطفى أحمد النماس، الطبعة الأولى ١٤٠٤ - ١٩٨٤، مطبعة النسر الذهبى.
- ٣- إحياء النحو ، للأستاذ إبراهيم مصطفى ، الطبعة الثانية ، الناشر- دار الكتاب الإسلامى القاهرة ، ١٤١٣ - ١٩٩٢.
- ٤- الأعلام - لخبر الدين الزركلى ، دار العلم للملايين - بيروت لبنان - الطبعة التاسعة - ١٩٩٠.
- ٥- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ، تأليف أبى البقاء العكبرى ، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩ - ١٩٧٩.
- ٦- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين ، والكوفيين ، للشيخ كمال الدين :أبى البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنبارى النحوى - المكتبة العصرية - صيدا بيروت ، ١٤٠٧ - ١٩٨٧.

- ٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك للإمام جمال الدين :
ابن هشام الأنصارى ، مكتبة ومطبعة محمد على صبيح
وأولاده ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٢-١٩٨٢ .
- ٨- الإيضاح فى علل النحو ، لأبى القاسم الزجاجى ، تحقيق
الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس ، د-ت
- ٩- البحث البلاغى عند العرب - تأصيل ، وتقييم ، للدكتور
شفيع السيد ، دار النصر للتوزيع والنشر ، الطبعة الثانية
١٩٩٦ .
- ١٠- التذليل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل ، لأبى حيان
الأندلسى ، حققه الأستاذ الدكتور حسن هنداوى ، دار
القلم - دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨-١٩٩٧ .
- ١١- تفسير القرطبى المسمى الجامع لأحكام القرآن ، الطبعة
الثالثة - دار الغد العربى القاهرة ، ١٤٠٩-١٩٨٩ .
- ١٢- الجنى الدانى فى حروف المعانى ، صنعة الحسن بن
قاسم المرادى ، تحقيق - الدكتور فخر الدين قباوة ،
والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت
- لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣-١٩٩٢ .
- ١٣- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ،
دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبي وشركاه ،
د-ت .

١٤- حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى ، تأليف - يس بن زين الدين الحمصي الشافعي ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٠-١٩٧١ .

١٥- حجة القراءات ، للإمام الجليل أبي زرعة : عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ، حققه وعلق على حواشيه سعيد الأفغانى ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٤-١٩٨٤ .

١٦- الحجة فى علل القراءات السبع ، لأبى على الفارسي ، تحقيق - على النجدي ناصف ، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ومراجعة محمد على النجار ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة الثالثة ، ١٤٢١-٢٠٠٠ .

١٧- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق وشرح - عبد السلام محمد هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية - ١٩٧٩ .

١٨- الخصائص ، صنعة أبى الفتح : عثمان بن جنى ، تحقيق - عبد الحكيم بن محمد ، المكتبة التوفيقية ، د-ت .

- ١٩- دلائل الإعجاز ، تأليف الشيخ الإمام: أبى بكر : عبد
القاهر بن عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد
الجرجاني النحوى، قرأه وعلق عليه - أبو فهر : محمود
محمد شاكر، الناشر - مطبعة المدنى بالقاهرة ، ودار
المدنى بجدة ، الطبعة الثالثة، ١٤١٣-١٩٩٢.
- ٢٠- الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبى ، تحقيق الدكتور
شوقي ضيف ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، د-ت .
- ٢١- سر صناعة الإعراب ، صنعة الشيخ : أبى الفتح :
عثمان بن جنى النحوى، بتحقيق لجنة من الأساتذة ،
الجزء الأول، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى
الحلبى وأولاده بمصر، الطبعة الأولى ، ١٣٧٤-١٩٥٤.
- ٢٢- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، مكتبة دار التراث ،
الطبعة العشرون ، ١٤٠٠-١٩٨٠، تحقيق الشيخ محمد
محيى الدين عبد الحميد .
- ٢٣- شرح ابن القاصح على الشاطبية، المسمى سراج القارئ
المبتدئ وتذكارات المقرئ المنتهى، المكتبة التجارية
الكبرى، مطبعة حجازى ، الطبعة الأولى ، ١٣٥٢-
١٩٣٤.

- ٢٤- شرح أبيات سيبويه ، لأبى محمد يوسف بن المرزبان السيرافى ، تحقيق الدكتور محمد الريح هاشم ، دار الجيل - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦-١٩٩٦.
- ٢٥- شرح الأشموني ، وحاشية الصبان عليه ، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبي وشركاه ، دت
- ٢٦- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى ، على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبي ، دت
- ٢٧- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ، تأليف الإمام جمال الدين : ابن هشام الأنصارى المصرى ، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، دت .
- ٢٨- شرح كافية ابن الحاجب فى النحو، للشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاسترأبادى النحوى ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٥-١٩٨٥.
- ٢٩- شرح كتاب سيبويه ، لأبى سعيد السيرافى ، تحقيق الدكتور فهمى أبو الفضل ، مراجعة الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب ، والأستاذ الدكتور محمود على مكى ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢١-٢٠٠١.

- ٣٠- قطر الندى وبل الصدى ، تأليف الإمام النحوى ابن هشام الأنصارى ، شرح وتعليق الدكتور طه محمد الزينى والأستاذ الدكتور محمد عبد المنعم خفاجى، مطبعة محمد على صبيح وأولاده بمصر، ١٣٨٨-١٩٦٩.
- ٣١- الكافى فى العروض والقوافى ، للخطيب التبريزى، تحقيق الحسانى حسن عبد الله ، الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٤٢١-٢٠٠١.
- ٣٢- الكتاب ، لسيبويه : أبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح- عبد السلام هارون ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨-١٩٨٨.
- ٣٣- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل ، للإمام محمود بن عمر الزمخشري ، الناشر دار الريان للتراث ، ودار الكتاب العربى بيروت لبنان ، رتبه وضبطه وصححه : مصطفى حسين أحمد ، الطبعة الثالثة : ١٤٠٧-١٩٨٧.
- ٣٤- لسان العرب ، لابن منظور ، دار المعارف ، تولى تحقيقه نخبة من العاملين بدار المعارف ، د.ت .
- ٣٥- اللغة العربية : معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسان / الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية -١٩٧٩.

٣٦- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ،الأعداد : ٧ ، ٨ ، ١٠ ،
١١ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٦ .

٣٧- المجمعيون فى خمسين عاما ، بقلم الدكتور محمد
مهدى علام . القاهرة - الهيئة العامة لشئون المطبع
الأميرية ، ١٤٠٦-١٩٨٦ .

٣٨- منخل إلى دراسة الجملة العربية ، للدكتور محمود أحمد
نحلة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر - بيروت ،
١٤٠٨-١٩٨٨ .

٣٩- المنخل إلى علم اللغة ، ومناهج البحث اللغوى ، تأليف
الدكتور رمضان عبد التواب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣-
١٩٨٢ . الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ودار الرفاعى
باليضا .

٤٠- معانى القرآن ، تأليف - أبى زكريا يحيى بن زياد الفراء
، تحقيق - أحمد يوسف نجاتى ، ومحمد على النجار ،
الطبعة الثالثة ، ١٤٢٢- ٢٠٠١ . الجزء الأول ، مطبعة
دار الكتب المصرية بالقاهرة .

٤١- معجم الأدوات النحوية وإعرابها فى القرآن الكريم ،
تحقيق - الشيخ عبد العزيز عز الدين السيروان ،
ويوسف على بديوى ، عن كتاب الإتقان فى علوم

القرآن، للإمام جلال الدين السيوطي ، الطبعة الأولى ،
دار ابن هاني - دمشق ، ١٩٨٨.

٤٢- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري
المصري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة
ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، د.ت.

٤٣- المقتضب ، صنعة - أبي العباس : محمد بن يزيد
المبرد، تحقيق - محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس
الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي
القاهرة ١٤١٥ - ١٩٩٤ ، الطبعة الثالثة .

٤٤- النحو الوافي ، للأستاذ عباس حسن ، دار المعارف ،
الطبعة الحادية عشرة ، د.ت .

٤٥- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، للأستاذ محمد أحمد
عرفة ، مطبعة السعادة، د.ت.

٤٦- همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، تأليف الإمام الحافظ
جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، صححه
محمد بدر الدين النعساني ، دار المعرفة للطباعة والنشر،
بيروت - لبنان ، د.ت.